التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١

أ.د عمار سعدون سلمان البدري
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

المستشار مصطفى خليل مصطفى
وزارة الخارجية العراقية
mustafa_khammas@yahoo.com

الملخص:

يتناول هذا البحث سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١ وآثارها المستقبلية. يستكشف البحث كيف تطوّرت استراتيجيات تركيا استجابةً للانقلابات السياسية مثل الربيع العربي، وكيف أثر ذلك على نفوذها الإقليمي والعلاقات الثنائية. الأهداف الرئيسية تشمل تحليل التحول في أولويات السياسة الخارجية التركية، وتقييم التحديات الاقتصادية والأمنية، وتوقع الديناميات المستقبلية مع الدول العربية. يعتمد البحث على منهج تحليلي متعدد الأبعاد باستخدام البحث الأولي والثانوي لتوفير رؤى حول إعادة ضبط استراتيجية تركيا الاستراتيجية وآثارها على استقرار المنطقة.

الكلمات المفتاحية : السياسة، السياسة الخارجية ،المنطقة العربية ، التوجه التركي

تاريخ الاستلام : ١٥/٩/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١٠/١/ ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ١/٣/ ٢٠٢٥

Future challenges and opportunities facing Turkey’s policy towards the Arab region after 2011

Prof. Dr. Ammar Saadoon Albadry
Al-Mustansiriya University/ College of Political Science
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

Counselor Mustafa Khalil Mustafa
Iraqi Ministry of Foreign Affairs
mustafa_khammas@yahoo.com

Abstract:

This research focuses on Turkey's foreign policy towards the Arab region post- ٢٠١١and its future implications. It explores how Turkey's strategies have evolved in response to political upheavals like the Arab Spring, impacting its regional influence and bilateral relations. Key objectives include analyzing the shift in Turkey's foreign policy priorities, assessing economic and security challenges, and projecting future dynamics with Arab states. The study employs a multidimensional analytical approach using primary and secondary research to provide insights into Turkey's strategic recalibration and its implications for regional stability.

Keywords: Politics, Foreign policy, Arab region, Turkish direction.

المقدمة:

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت المنطقة العربية تحولات سياسية هائلة، مع اندلاع ثورات واضطرابات في عدة دول، مما أدى إلى تغيرات جذرية في النظام السياسي والأمني للمنطقة. تركيا كدولة ذات تأثير إقليمي وعلاقات دولية واسعة، لم تكن استثناءً من هذه التحولات. بدأت سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية تتغير بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠١١، مع تبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى تعزيز نفوذها وتعزيز العلاقات الثنائية في ظل الظروف الجديدة التي تشكلت في العالم العربي. منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ ، بدأت تركيا تتبع سياسة جديدة تجاه دول المنطقة العربية ، أساسها بناء علاقات أوثق مع العرب ، إذ راحت تتبنى مقاربة مختلفة في سياستها الخارجية ، تقوم على مبدأ " محاور متعددة " وهذا حتى تحظى تركيا بمكانة إقليمية ودولية ، ولكن وبالنظر إلى التطورات التي حدثت في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة ، وما شهدته من حراك سياسي مارسته بعض الشعوب العربية الذي أدى إلى اندلاع ثورات عربية في كل من ليبيا وسورية ومصر وتونس ، وما جرى في اليمن، أسهم كل هذا في تنامي التحركات التركية في المنطقة العربية ، تجاه هذه التحولات السياسية ، وبدأت تركيا تمارس أدوارها الإقليمية عبر إدارة علاقاتها من خلال التعامل مع جميع الأطراف المحلية في الدول التي تشهد أو لا تزال تشهد تحولات وتغيرات جذرية في انظمتها السياسية.

اهمية البحث:

دراسة توجهات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١ تكتسب أهمية بالغة نظراً لعدة عوامل:

١. **التغيرات الجيوسياسية** :تأثير الربيع العربي على توازنات القوى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
٢. **التحديات الأمنية والاستقرارية** :التأثيرات الأمنية للاضطرابات في سوريا، ليبيا، والعراق، وكيفية تعامل تركيا مع هذه التحديات.
٣. **الأبعاد الاقتصادية والتجارية** :أهمية المنطقة العربية كسوق للصادرات التركية وكيفية استغلال هذه الفرص بعد الأحداث الجارية.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى فهم وتحليل:

- تطور السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠١١.
- العوامل التي دعمت أو عوقبت هذه التطورات.
- أثر هذه التغييرات على العلاقات التركية – العربية.
- التوجهات المستقبلية للعلاقات الثنائية بين تركيا والدول العربية.

اشكالية البحث:

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الحساسة والاستراتيجية بالنسبة لتركيا، وقد شهدت تحولات كبرى بعد الربيع العربي، مما أثر بشكل كبير على العلاقات بين تركيا والدول العربية. تتساءل الدراسات الحالية عن الآثار الفعلية لهذه التحولات على سياسات تركيا الخارجية وكيفية تكيفها مع التحديات والفرص الجديدة المترتبة على هذه الأحداث. هذه الظروف تطرح عدة أسئلة حول:

- كيف تغيرت استراتيجيات تركيا تجاه الدول العربية بعد عام ٢٠١١؟
- ما هي العوامل التي دفعت تركيا لتبني تلك الاستراتيجيات الجديدة؟
- ما هو تأثير تلك التغيرات على العلاقات الثنائية بين تركيا والدول العربية؟
- ما هي التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه تركيا في هذا السياق؟

فرضية البحث :

ان العوامل الاقتصادية والاستراتيجية نتيجة التحولات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط دفعت تركيا لتبني سياسات خارجية جديدة تجاه الدول العربية ، وقد انعكست هذه التحولات في السياسة التركية على الاستقرار الإقليمي والدولي في المنطقة العربية.

منهجية البحث:

بعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بالعلاقات التركية – العربية بعد عام ٢٠١١، وتحليل الدراسات السابقة، اتخذ الباحث المنهج الوصفي التحليلي لما يتناسب مع اجراءات البحث.

المبحث الأول

السياسة الخارجية التركية ومحدداتها

كانت العلاقات بين العرب والأتراك متعمقة في التاريخ، فهي لم تعرف يوماً مساراً ثابتاً، بدءاً من مرحلة الهيمنة التركية من خلف الخلافة في أواخر العهد العباسي، إلى ظهور دولة السلاجقة على أقسام من الجغرافيا العربية، وصولاً إلى بزوغ عهد السيطرة العثمانية على امتداد أربعمائة سنة بين عامي ١٥١٦ و ١٩١٨، وجاء التحول الأكبر في عهد حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة عام ٢٠٠٢، وتمكن من الحكم منفردا عبر السيطرة على البرلمان والحكومة، وبعد ذلك رئاسة الجمهورية . وما لبثت الإصلاحات السياسية التي بدأت منذ وصوله، أنَّ طالت كل مراكز ومؤسسات القوى المتعارضة مع سياساته، بما فيها القضاء والاستخبارات واخيراً المؤسسة العسكرية التي انتهى نفوذها السياسي بصورة شبه كاملة في استفتاء

١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠ . وسوف نقسم هذ المبحث على مطلبين ، يتناول المطلب الأول لمحة تاريخية حول السياسة الخارجية التركية وفي المطلب الثاني سوف نتناول محددات السياسة الخارجية التركية .

المطلب الأول

لمحة تاريخية حول السياسة الخارجية التركية

إستمرت الدولة العثمانية التي أسسها السلطان (عثمان بن أرطغرل) من عام ١٢٩٩ م، حتى أعلن (مصطفى كمال أتاتورك) نهايتها رسمياً عام ١٩٢٣ م كسلطنة لدولة خلافة إسلامية أي ما يزيد عن (٦٢٥) عاماً، تعاقب عليها (٣٧) سلطاناً وخليفة(عبد الحكيم، ٢٠١٣، ١١) ، ويمكن تقسيم سلاطين العثمانيين على قسمين : القسم الأول يمكن تسميتهم السلاطين العظام وعددهم (١٠) سلاطين، يبدؤن بعثمان أول السلاطين وينتهون بالسلطان (سليم بن سليمان القانوني) وقد حكموا (٢٦٧) سنة من ١٢٩٩ حتى ١٥٦٦ م، وقد قامت على سواعد هؤلاء عظمة الدولة من حيث التوسع الإقليمي في آسيا وأوروبا وأفريقيا ومن حيث النظم والمنشآت الحضارية، أما القسم الثاني فهم السلاطين الضعاف وعددهم (٢٦) سلطاناً، أولهم السلطان (سليمان القانوني) وآخرهم (محمد السادس) آخر الخلفاء، وقد حكموا حوالي (٣٥٧) سنة من ١٥٦٦ م حتى ١٩٢٤ م(شلبي ١٩٩٠، ٨٤١).

اولا: تعريف السياسة الخارجية:

لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام و علماء العلاقات الدولية بشكل خاص، و على هذا الأساس فقد تعددت تعريفات الباحثين و المختصين في هذا المجال ومن بينها: (توفيق ١٠٠٦، ١٧٤).

١. تعريف " كورت": السياسة الخارجية هي السياسة التي تتبعها الدولة من أجل تحديد مسلكها تجاه الدول الأخرى، يعني أنَّها برنامج الغاية منه تحقيق افضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب.
٢. السفير " ليون نويل": عرف السياسة الخارجية على أنَّها فن إدارة العلاقات بين دولة أخرى.
٣. مودلسكي: السياسة الخارجية أنَّها نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، و لأقلمة انشطتها طبقاً للبيئة الدولية.
٤. فيرنس وريتشارد سنايدر: يعرفان السياسة الخارجية بأعتبارها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلأهما، ثم أختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل، و يرى سنايدر في هذا المجال أنَّ الدولة تُحَدد بإشخاص صانعي قراراتها من

الرسميين، ومن ثم فإنَّ سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بأسمها، و السياسة الخارجية هي عبارة عن سلسلة لقرارات أتخذت من قبل اشخاص يتولون المناصب الرسمية في الدولة، و قد أهتم "سنايدر" في دراسة السياسة الخارجية بالبعد الأدراكي عند صانعي القرار، و هذا يعني أنَّ هولاء صناع القرار يتعاملون مع من حولهم بموجب أدراكهم الحسي، وكذلك بالنسبة للبيئة و التصورات المكونة في مخيلتهم.

ثانيا: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية:

يتكون النظام السياسي في تركيا حسب الدستور التركي عام ١٩٨٢م من السلطة التشريعية، وهي ذات مجلس واحد يدعى (المجلس الوطني التركي الكبير)، حيث يتمتع هذا المجلس بصلاحيات سن التشريعات والقوانين والرقابة السياسية والمالية على الحكومة، وحق سحب ومنح الثقة منها، ويبلغ عدد أعضائه (٥٥٠) عضو، وتجري الانتخابات التشريعية كل خمس سنوات(السرحان ٢٠١٢، ٢٢٩).

أما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الجمهورية الذي يمثل وحدة الأمة، ويضمن تنفيذ الدستور، وله صفة رمزية وشرفية، ومدة ولايته سبع سنوات ويتم اختياره من المجلس التشريعي لمدة واحدة(الدستور التركي ١٩٨٢، المادة (١٠٤))

ويوجب على الرئيس المنتخب أثناء ولايته أنَّ يقطع علاقته مع حزبه إذا كان عضواً في حزب،و أنَّ يوقف عضويته في البرلمان. وأعطاه الدستور حق دعوة الجمعية الوطنية للاجتماع إذا دعت الحاجة، وكذلك له أنَّ يدعو الحكومة للاجتماع و أنَّ يرأس جلساتها، ودعوة مجلس الأمن القومي للاجتماع و أنَّ يرأس جلساته، ومن صلاحياته تعيين رئيس الأركان، وهو ايضاً المرجع لإعلان القوانين والمراسيم أو فرض القوانين العسكرية أو قانون الطوارئ. وله حق إعادة القوانين للبرلمان كي يعيد النظر فيها، وإذا أعادها البرلمان مجدداً فإنَّ الرئيس ملزم بها ولو لم يغير البرلمان فيها شيئا(الدستور التركي ١٩٨٢، المواد (١٠١- ١٠٣)).

وفيما يتعلق بصلاحيات رئيس الوزراء، فقد نصت المادة (١١٢) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢م على:" يضمن رئيس الوزراء، بصفته رئيساً لمجلس الوزراء، التعاون بين الوزراء، ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للحكومة. ويتحمل مجلس الوزراء المسؤولية الجماعية لتطبيق تلك السياسة. ويتحمل كل وزير المسؤولية أمام رئيس الوزراء عن تصريف الشؤون الواقعة ضمن اختصاصه، وعن أعمال مرؤوسيه وانشطتهم. ويضمن رئيس الوزراء ممارسة الوزراء لمهامهم وفقاً للدستور والقوانين، ويتخذ التدابير التصحيحية لتحقيق ذلك، كما يعتبر رئيس الوزراء الركن الثاني في السلطة التنفيذية، وهو المسؤول أمام البرلمان ويتم اختياره من الحزب الذي يحظى بأغلبية في البرلمان"(الدستور التركي ١٩٨٢، المادة (١١٢)).

أما المؤسسة العسكرية فهي أكبر مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيماً، وهي القوة الأساسية الضامنة لاستقرار البلاد. وقد تمكن حزب العدالة والتنمية من إبعاد العسكر عن الحياة السياسية اليومية، إذ كانت المادة (١٤٨) من قانون العقوبات العسكري تمنع الضباط المتواجدين في الجيش من عضوية أي من الأحزاب السياسية التركية أو المشاركة في نشاطاتها وأعلنت حيادية الجيش التركي. ولكن المادة ذاتها عززت قوة العسكر بجعلهم "المدافعين عن الثورة" ومنحتهم الحق بالتدخّل في الحياة السياسة أنَّ كانت الجمهورية في خطر، وكذلك مُنح العسكر في المادة (٣٤) من قانون الخدمة الداخلية العسكرية الصادر ١٩٣٥م الحق في الدفاع عن مبادئ الجمهورية وصيانتها من الأعداء الداخليين.

ولقد تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠١م، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة ،حتى تمكن من الوصول إلى السلطة في انتخابات تشرين ثاني عام ٢٠٠٢م، ولا زال في سدة الحكم حتى الان واستطاعت قيادة هذا الحزب من تحقيق انجازات إدارية واقتصادية ومالية واجتماعية على الصعيد الداخلي، أعطاها قوة دفع شعبية، واستطاعت تجاوز التناقضات الجوهرية والجدلية في التكوين بين الدولة والمجتمع، مما قلص من أهمية المؤسسة العسكرية وتدخلاتها إلى حد ما من خلال سياسة داخلية حظيت باحترام الرأي العام التركي(نور الدين ٢٠٠٤، ٢١٣).

وقد استمرت توجهات السياسة الخارجية التركية بانطباعات تؤكد للعالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والعرب أنَّها لا تستبطن مشروعاً للسيطرة ولا تسعى لفرض أجندة أيدولوجية، وليس لها دوافع أثنية وطائفية، مما جعل الغرب ينظر لسياستها بأنَّها تدعم المصالح الإستراتيجية لهم أكثر مما تعيقها، كما أنَّ النموذج التركي الذي يجمع بين الإسلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية فقد أصبح محل اهتمام القوى الجديدة التي وصلت إلى سدة الحكم في دول الربيع العربي و أنَّ هذه هي المقاربة الإسلامية المطلوبة في الحكم والتي تصلح بأنَّ تكون أُنموذجاً يقتدى به كما رأى بعض العرب أنَّ هذا النموذج التركي قد يكون هو المطلوب محاكاته، لذلك فإنَّ تركيا استغلت ذلك لتوسيع دائرة علاقتها الخارجية وخاصة في المنطقة العربية، لتحقيق أكبر قدر من مصالحها العليا(القطاونة ٢٠٠٩، ٢٢ – ٢٤)

لقد عمدت تركيا إلى التفاعل مع الجانب العربي رسمياً بشكل جماعي وثنائي، والتوجه إليهم شعبياً من خلال مخاطبة الشعوب مباشرة، وهو ما جعل لتركيا دوراً متعاظما في صياغة ترتيبات النظام الإقليمي العربي الجديد، ولعبها لدور بارز في المنطقة يحد من حالة الهيمنة بين الفواعل الإقليمية في النظام الإقليمي العربي(فلانجان، ٢٠١١، ١٠) ولعل موقفها من الحرب على غزة وتداعياتها فيما بعد، وسياستها تجاه

الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية ، وخاصة تداعيات ما سمي بالربيع العربي لاحقاً، حيث الموقف المحوري التركي خاصة في المسألة السورية، والسعي لتكون موجودة في ليبيا بعد الرئيس (معمر القذافي)، وكذلك زيارة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) لها وتقديم دعم مالي يقدر بـ(٣٠٠) مليون دولار بصفة عاجلة للمجلس الانتقالي خير دليل على ذلك(السرحان ٢٠١٢، ٢٣٠) .

ويمكن تقسيم مراحل الجمهورية التركية كالأتـــي :

أولاً : مرحلة الحزب الواحد

كانت صبغة الحكم بعد إعلان الجمهورية التركية هي نظام الحزب الواحد، حزب الشعب الجمهوري وقد عمل به كل من : (أتاتورك) في مدة حكمه من ١٩٢٣ م إلى ١٩٣٨م، و(إينونو) في المدة من ١٩٣٨ م إلى ١٩٥٠ م، كانت أهم مبادئ ذلك النظام هو فصل الدين عن الدولة (العلمانية)، وعمل النظام على فرضها، وشهدت هذه المرحلة تضييق الخناق على العديد من التيارات الإسلامية، ولم تسمح الدولة بتعدد الأحزاب خوفاً من ظهور أي تيارات معاصرة تعصف بالفكر اللاديني(محمد ٢٠١٠، ٧٨).

ثانياً : مرحلة التعددية الحزبية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بانتصار الحلفاء "بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية "، وهزيمة دول المحور " اليابان وألمانيا وإيطاليا " بنظمها القائمة على الحزب الواحد، وانضمام تركيا إلى هيئة الأمم المتحدة، وجد (إينونو) أنَّه لا مفر من فتح الباب أمام التعددية الحزبية في تركيا إعلاناً لمواصلة تبنيها للنهج الغربي القائم على التعددية الحزبية، لكنه كان يفكر في معارضة محدودة(السرجاني ١٩٩٦، ٣٠)، لذلك كلف (إينونو) (جلال بايار) أنَّ يصبح زعيم المعارضة . كان (بايار) مع ثلاثة نواب آخرين يشكلون كتلة يمينية برلمانية تنتقد سياسات حزب الشعب الجمهوري، وأولئك النواب هم " عدنان مندريس وفؤاد كوربروك ورفيق كورالتان " كانت هذه الكتلة بزعامة (بايار)، وهي التي أعلنت تأسيس الحزب الديموقراطي عام ١٩٤٦ م .

ثالثاً : مرحلة حزب العدالة والتنمية

يعدّ الإرث الحركي الإسلامي الذي انتهت امتداداًته الكثيرة إلى بنية حزب العدالة والتنمية يعود بعضه للأحزاب التي أسسها (أربكان)، حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠ م، ثم حزب السلامة الوطني ١٩٧٢ م، متحوله لحزب الرفاه ١٩٨٣ م الذي ظلت شعبيته تتعاظم إلى أنَّ فاز بأكبر عدد من المقاعد النيابية في انتخابات ١٩٩٥ م، وشكل حكومة إئتلافية بقيادة (أربكان)، لكن حكومة أربكان ترجمت رؤيته الخاصة

ورفعت شعار التوجه شرقاً أي نحو العالم الإسلامي، وداومت على نقد أوروبا والغرب عموماً، قادت تلك السياسة إلى إسقاطها من قبل المؤسسة العسكرية لكونها تشكل تهديد للأسس العلمانية للدولة، فتم حل حزب الرفاه، بعد ذلك تشكل حزب الفضيلة الذي سرعان ما تم حظره للأسباب نفسها عام ٢٠٠١ م(حروب ٢٠٠٨، ١٣).

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة، ورأى (رجب الطيب أردوغان) و(عبدالله غول) الإستقلال بعيداً عن أي حزب ينشئه أربكان أستاذهما ومعلمهما، حتى لا يتعرض الحزب للحل نظراً لعداء اتباع وانصار أتاتورك في الجيش والقضاء للإسلام، تشكل الحزب في أغسطس ٢٠٠١ م بزعامة (أردوغان)، الذي شغل منصب عمدة إسطنبول، ويشكل الحزب الجناح الإسلامي المعتدل(عبد الحكيم ٢٠١٣، ١٧٧) .

ومن إهتمامات البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية هو تحويله للتيار الإسلامي العام من مسار سياسات الهوية إلى سياسات الخدمات، بمعنى أنَّه فكك تقيد البرامج الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهوية والثقافة ونقلها إلى مسائل سياسية واجتماعية وخدمية واقتصادية، وبذلك أتاح جذب شرائح واسعة من الانصار الجدد(حروب ٢٠٠٨، ١٥).

تعددت انتصارات حزب العدالة والتنمية منذ وصوله لرئاسة الجمهورية التركية عام ٢٠٠٢ م، فكان الانتصار الأول في نوفمبر ٢٠٠٢ م إبان الانتخابات التشريعية المبكرة، التي شهد الانتصار الكبير لحزب العدالة والتنمية بحصوله على (٣٤.٢٢ %) من الأصوات، ولا ينقصه سوى أربعة أصوات ليحوز على الأغلبية التي تتيح له مراجعة الدستور . أعلن حزب العدالة والتنمية رغبته في ترشيح تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي، وأكد أنَّ هوية تركيا الإسلامية تظل واقعاً دون أنَّ يعني هذا الإرتباط نهاية الجمهورية العلمانية أوالتخلي عن التوجه الغربي(ماركو ٢٠٠٢، ١٥٨ – ١٥٩).

أما الانتصار الثاني لحزب العدالة والتنمية فكان في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧ م، حيث حصل على نسبة (٤٦%) من الأصوات متخطياً بهذه النتيجة التي حققها في انتخابات ٢٠٠٢ م، في حين أنَّ خصمه حزب الشعب الجمهوري حصل على نسبة (٢٠%) من الأصوات، وقد انتخب (غول) رئيساً للجمهورية في أغسطس ٢٠٠٧ م وللمرة الثالثة على التوالي حقق حزب العدالة والتنمية الانتصار الثالث في يونيو ٢٠١١ م، بحصوله على قرابة (٥٠%) من أصوات الناخبين، ومن الأحزاب التي ستدخل البرلمان فضلاً عن حزب العدالة والتنمية ؛ حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية وحزب السلام الديموقراطي الذي انضم إليه المرشحون الأكراد المستقلون(السرجاني ١٩٩٦، ٥٤) .

المطلب الثاني

احداث التغير العربي في سوريا وليبيا والتوجه التركي

تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب ان تنشط فيه ، وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل ، وكان (لأحمد داوود أوغلو) وزير الخارجية التركي السابق دوراً كبيراً في تشكيل المنظور التركي للذات وللعالم وللدور الخارجي للدولة التركية ، فمن خلال نظرية العمق الإستراتيجي " استطاعت تركيا المصالحة بين ثنائيات عدة كثيراً ما خلقت استقطابا في الواقع العربي مثل : ماضيها وحاضرها ، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة ، بين التاريخ والجغرافيا ، من خلال مد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق ، بالإضافة إلى الشمال والغرب ، بين القوة الناعمة والصلبة ، باستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خياراً اخيراً ولكن قوياً وحاضراً(الشرقاوي ٢٠١١، ٣٢).

ومع انطلاق التغييرات التي شهدتها بعض دول المنطقة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠ ، سمحت تلك التغييرات للعالم الغربي وخاصة لتركيا على تصويرها " ثورة ديمقراطية " تقودها الجماهير والمعارضة ، وبأنَّها تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة ، ولذا أطلق عليها إسم الربيع العربي " الذي تشهده كل من ليبيا وسورية ودول أخرى .

وكانت تركيا بعد سياسات الانفتاح الجديدة على البلدان العربية تواجه كتلة عربية واحدة في قبولها للدخول التركي إلى المنطقة العربية ، وان كان التعاطي مع كل محور سياسي له الخصوصية .

لذلك عندما بدأت الثورات في تونس ومصر ، ومن ثم في ليبيا واليمن وسورية والبحرين ، لم يعدّ هناك ، قبالة تركيا ، كتلة عربية واحدة بل كتل بتعدد البلدان التي فيها الثورات(نور الدين ٢٠١٢، ٢٦). لذا ومع ان العالم العربي بلغ مأزقه الحضاري منذ زمن ، بمختلف عنواناته ونسخه ، فان العرب تأخروا عن الانخراط في تغيير واقعهم والمشاركة في التحولات العالمية ، على غرار ما جرى في غير بلد ومنطقة ، وعلى غير مستوى وصعيد . وهكذا بينما كانت خريطة العالم تتغير بصورة غير مسبوقة لكي تصعد دول كانت متخلفة ، فقيرة ، هامشية ، فتصبح غنية ، قوية ، فاعلة ، ظل العرب متعلقين بزعمائهم وآلهتهم ، متشبثين بأفكارهم وسياساتهم ، خائفين على هوياتهم ، وثوابتهم ، ينظرون إلى العالم ومتغيراته بعين السلب والعداء ، أو يغرقون في نرجسيتهم الثقافية التي تزين لهم انهم خير أمة فيما هم أصبحوا في مؤخرة الركب(حرب ٢٠١١، ١٧).

وعلى الرغم من ذلك جعلت تركيا لنفسها مكانا لها في وسط تلك الأحداث التي مست بعض الدول العربية حيث أنَّها قامت باستقراء واقع الثورات بشكل منفرد، إذ رأت أنَّ كل دولة انتجت ثورتها وانتفاضتها بما يتلاءم مع خصوصيتها الثقافية وبنية مؤسساتها (المصطفى ٢٠١١، ٥) ، حيث كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع انحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي ، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي : النمو غير المتكافئ ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم ، غياب الحركات السياسية والفساد(شحاته و وحيد ٢٠١١، ١٤).

في حين شكلت الحالة الليبية نموذجاً مختلفاً نظراً لعدم وجود "نظام سياسي" . وتخوض حرب الإعتراف بشرعيتها مع النموذج القذافي ، وفي انتفاضات أخرى ، خاصة في الملكيات رفعت مطالب الملكية الدستورية وتحديد صلاحيات الملك دون إسقاطه بوصفهِ رمزاً يمثل وحدة هذه الدولة . ولكن فيما بعد تغيرت هذه النظرة وأسقطت الملك فيما بعد ، وهو ما يدل على ان لكل من المجتمعات العربية خصوصيتها التي تستطيع من خلالها انتاج مفهومها الوطني الشامل(محفوظ ٢٠١٢، ١٢).

إنَّ الوجود العربي يعاني من أزمات متواصلة ممكن استعراض معطياتها على محورين الأول منهما : يتعلق بما يمكن تسميته بالمعطيات التاريخية والأيديولوجية وكيف أدى النظام القبلي دوراً مؤثراً في المجتمعات العربية ، والثاني : الخلافات الفلسفية والسياسية المثيرة للفتن فيما بين العرب ، التي أدت في مجملها إلى جملة من الأمراض منها الانحطاط العربي وتقوقع وانفلات شامل للهوية العربية . وبهذا أدخلت المجتمعات العربية في أزمة مثلثة الأطراف التي تشمل على (أزمة الفكر وأزمة نظام الحكم وأزمة الهوية) ، وفي المحصلة أصبح العرب في وضع لا يسمح فيه النظام المعرفي ولا نظام الحكم بتكوين فئة من أصحاب العلم المستقلين الذين تحتاج إليهم الأمة لإعادة بناء نفسها(عبدالحي ٢٠١٤، ٣٣).

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع احداث التغير العربي، مإبتداءاً ، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس . ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب ، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل ، في خطاب اردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير ٢٠١١ ، فيما عد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول اخرى ، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة الا أنَّ السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا ، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الاسهام في جهود الإغاثة الانسانية مع الابقاء على قنوات

مفتوحة مع طرفي الصراع لإداء دور الوسيط ، وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين ، فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة للاصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني ، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الاصلاح في الان ذاته مع التحذير من مخاطر الانقسام السني والشيعي في المنطقة وبالمثل ، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية ، حيث تجنبت التدخل المباشر ، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي ، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية . واخيراً ، تبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا ، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة ، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى ، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة انشطتهم على الأراضي التركية(سليمان ٢٠١٦، ٥٩).

المبحث الثاني

المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا وسوريا

لقد بدأت تركيا تطرح على العلن توجهاتها الاقتصادية الجديدة من خلال الانفتاح على الشرق الأوسط، والإفادة من أسواقه وبناء مصالح اقتصادية واسعة وخاصة مع الدول العربية لتكون شريكاً اقتصادياً قائداً في المنطقة، وذلك من خلال توظيف ثرواتها المائية ومشاريعها الزراعية العملاقة وانتاجها الصناعي، وبيئتها السياحية، وموقعها الجغرافي كخط ترانزيت دولي .

المطلب الأول

المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا

تشكل مشاركة تركيا في ليبيا مثالاً آخر للتحول في السياسة الخارجية لانقرة ، حيث تمتد من أوراسيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩(٢ ، ٢٠١٢ Almuedo)،أقنع الرئيس أردوغان النظام القومي العالمي المدعوم من الأمم المتحدة بالتوقيع على اتفاق بحري ، معلناً الممر البحري بين شمال شرق ليبيا وجنوب غرب تركيا منطقة اقتصادية خالصة ، الأمر الذي ينتهك الحدود البحرية لليونان وقبرص(الياس ٢٠١٦، ٨١). وفي المقابل ، وعدت انقرة بتزويد هذا النظام بمعدات عسكرية وأفراد تدريب . ولكن هذه ليست المرة الأولى التي تسعى فيها تركيا إلى توصل إلى اتفاق مع ليبيا يحدد حدود الجروف القارية لكلا البلدين . ولقد حاولت انقرة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بالفعل في عام ٢٠١٠ ، وهو الاتفاق الذي رفضته ليبيا انذاك . وواصلت تركيا السعي إلى تحقيق طموحاتها الاقتصادية واستخدمت الوضع غير

المستقر في عام ٢٠١٨ لصالحها ، مما وسع نطاق مصالحها ونفوذها في المنطقة . لم يكن حتى نوفمبر ٢٠١٩ ، عندما وافقت ليبيا على المطالب في مقابل الدعم العسكري .

وزادت صادرات تركيا إلى ليبيا بنسبة ٧٢,٣ في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢١ مقارنة المدة نفسها من عام ٢٠٢٠ ، حيث بلغت ١.٢ مليار دولار في الحجم (شكل٥) . ويذكر أنَّ الزيادة في الأعداد تناسب طرديا مع الزيادة في المنتجات الغذائية ومواد البناء ومنتجات النسيج وبالإضافة إلى ذلك ، سجل أنَّ أرقام الصادرات بلغت أعلى مستوى في حزيران / يونيو . ومن هذا المنطلق ، أدت الزيارات الرسمية بين البلدين ، التي ازدادت مع تولي عبد الحميد دبيبة حكومة الوحدة ، دوراً مهماً في زيادة العلاقات التجارية وإيجاد مجالات للتعاون(أبو العلا ٢٠٢٣، ٣٨).

شكل (١) : حجم الصادرات التركية ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بالمليار دولار)

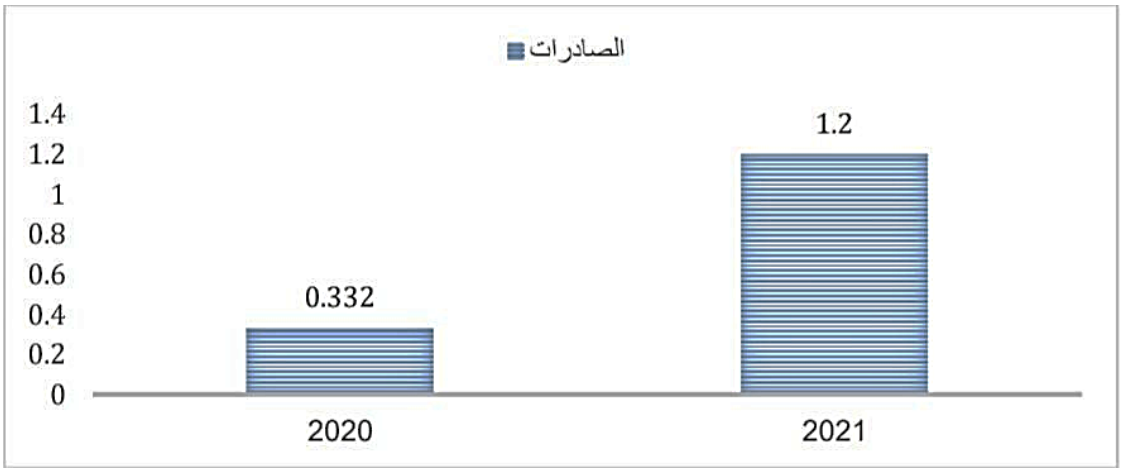

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي Excel بالاعتماد على(الياس ٢٠١٦، ٨١).

إنَّ العلاقات بين تركيا وليبيا تستمر في التقدم على نحو إيجابي بعد اتفاقية الولاية الأمنية والبحرية مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة . وخاصة مع وقف إطلاق النار في أكتوبر / تشرين الأول من عام ٢٠٢٠ وتولي حكومة الوحدة الوطنية السلطة في مارس / آذار ، اكتسبت العلاقات الاقتصادية بين البلدين زخماً خطيراً . وفي نيسان / أبريل ، زار رئيس الوزراء دبيبه تركيا ، ترأس وفداً يتألف من (١٤) وزيراً(٣٩، ٢٠٢٠ Aksoy) وفي نطاق الزيارة ، تم التوقيع على خمس اتفاقاًت مختلفة بين البلدين . وفي البيان الذي نشر بعد الزيارة ، ذكر رئيس الوزراء دبيبه انهم على استعداد للعمل مع الشركات التركية

في قطاع البناء والطاقة ، وبعد هذا التاريخ ، تسارعت المبادرات المتبادلة من خلال مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية والمؤسسات المماثلة .

والأهم من ذلك أنَّه على الرغم من الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد التي أدت إلى الإطاحة بالقذافي والصراعات اللاحقة له ، فان حجم التجارة لم يتغير كثيراً في القرن العشرين . وبالمقارنة بالعقد الأول من القرن الواحد العشرين ، شهد العقد الثاني زيادة في حجم التجارة ، وبزيادة تصل إلى(١.١٣٨) مليار دولار ، بلغت الميزانية التجارية الإجمالية (١٦.٨٤٤) مليار دولار . ومن المنظور " الجزئي " ، تشمل الصادرات التركية إلى ليبيا المجوهرات والنسيج والأثاث والأدوية والسجاد والأسمنت ومواد البناء الأخرى ، في حين أنَّ الصادرات الليبية الأساسية إلى تركيا هي النفط الخام والغاز النفطي السائل والذهب والمعادن الخردة والألمنيوم ، والزيوت المعدنية ، وكحول الميثيل ، والأسمدة(طواهرية ٢٠١٧، ٧٠٦).

وقد تغير الميزان التجاري بعد سقوط القذافي لصالح تركيا كما يظهر في الشكل (٦) ، وصارت هناك فجوة كبيرة بين حجم الصادرات والواردات التركية إلى ومن ليبيا ، صعوداً وهبوطاً وفقاً لمراحل الاستقرار النسبي داخل ليبيا .

شكل (٢) : حجم التبادل التجاري بين تركيا وليبيا (الأرقام بالمليون دولار)

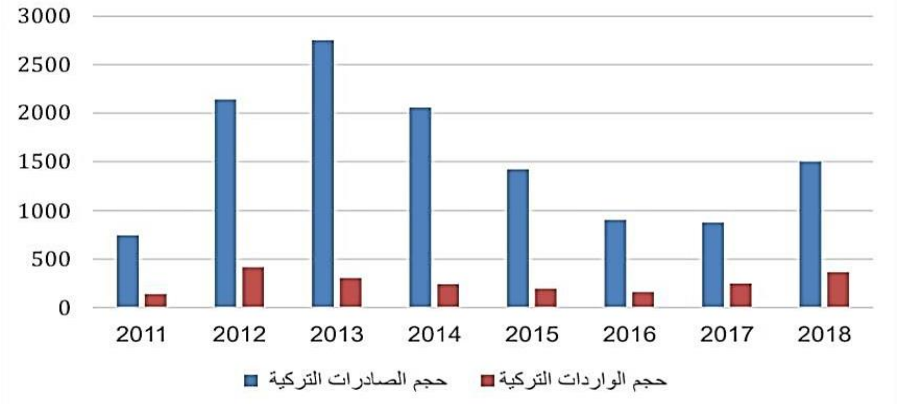

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر (Aksoy & Roll ٢٠٢٠,39)

يُعدّ العامل الاقتصادي من أهم أسباب التدخل التركي في ليبيا ففي ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ ، وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني مذكرة تفأهم بشان السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط ، حيث ان منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تخضع لخلافات بشان ترسيم الحدود البحرية بعد إجراء مسوحات جيولوجية أكدت وجود مخزونات هائلة من النفط والغاز القابل للاسترداد تقنياً(عين ليبيا. ٢٠١٩، موقع الكتروني) وهذا يدل على أنَّ الهدف التركي يتجاوز الحالة في ليبيا إلى البحر الأبيض المتوسط ككل . كما وقعت تركيا وليبيا مذكرة بشان التعاون الأمني ، شملت التدريب في المجال العسكري

ومكافحة الإرهاب ، والمساعدة في مجال الهجرة غير النظامية ، واللوجستيات ، والخرائط والتخطيط العسكري ، ونقل الخبرات(موقع الجزيرة نت، موقع الكتروني). وبمجرد أنَّ قدمت الحكومة في طرابلس طلباً رسمياً للحصول على الدعم العسكري التركي الجوي والبحري والبري ، أكد الرئيس أردوغان أنَّ بلاده سترسل قوات إلى ليبيا ، بناء على طلب طرابلس ، بعد موافقة البرلمان التركي .

في ٢ يناير ٢٠٢٠ ، وافق البرلمان التركي على تدخل رسمي في ليبيا . وفي السابع والعشرين من نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٩ ، كان الرئيس رجب طيب أردوغان قد أقنع حكومة الوفاق الوطني ، الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس ، بالتوقيع على مذكرة بحرية مع انقرة . وقد أعلنت الوثيقة التي تم تعديلها على النحو التالي : ممر على نطاق (١٦) ميل بحري يمتد من جنوب غرب تركيا إلى شمال شرق ليبيا كمنطقة اقتصادية خالصة تتجاهل حقوق اليونان(طواهرية ٢٠١٧، ٧٠٨). وفي المقابل ، التزمت تركيا ، من خلال مذكرة أمنية ، بالدفاع عن طرابلس وشنت عملية كان هدفها التكتيكي الأساسي هو وضع حد للهجوم الذي استمر ثمانية أشهر انذاك على العاصمة من جانب التحالف المسلح لقائد المتمردين في شرق ليبيا (خليفة حفتر) . بحلول أواخر ربيع عام ٢٠٢٠ ، وقد أجبرت القوات التي تدعمها تركيا والمتحالفة مع حكومة طرابلس ألوية حفتر الرئيسة على الخروج من شمال غرب ليبيا .

المطلب الثاني

المصالح الاقتصادية التركية في سوريا

إنَّ العلاقات الاقتصادية التركية السورية فاقت أي دولة من دول الجوار ، وهذا الأمر لا يعني ان التبادل الاقتصادي والتجاري بينهما مبني على أساس متين من التوافق ، وذلك لان مفردات العلاقة بينهما لم تتغير ، ولم ينشأ أي اتفاق حاسم ونهائي كمشكلة الحدود والمياه وغير ذلك من الأمور مما يجعل العلاقة بينهما على المحك ، كما ان الأحداث والأزمات التي حدثت في سورية أعادت هذه العلاقة إلى بداية الصفر كأنَّها لم تكن.

وعلى صعيد الاقتصاد التركي ، فمن الممكن انه حقق بعض الفوائد من انتشار الليرة التركية في الشمال السوري ، إلا أنَّها قد تكون فوائد ضئيلة للغاية ، فالاقتصاد التركي كبير جداً مقارنة بنظيره في الشمال السوري وتركيا إحدى دول (مجموعة العشرين) ، كما أنَّ سياستها الاقتصادية نتيجة نمو بناء علاقات مع دول كبرى كألمانيا والصين وغيرهما ، جعلها تملك اقتصاداً قوياً ذو تأثير فعال من جميع جوانبه .

يشكل الاقتصاد مدخلًا مهما للتعاون والعمل المشترك ، كما أنَّ السياسة الخارجية وسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية . وقد شرعت تركيا في تنفيذ سياسات انفتاحية ،

وإصلاح اقتصادي ومالي وإداري ، وقد انعكس ذلك على زيادة الانتاج والصادرات لا سيما إلى دول الشرق الأوسط وآسيا ، وشهد الاقتصاد التركي قفزات غير مسبوقة ، وتضاعف إجمالي الناتج المحلي ثلاثة أضعاف(بوقنور ٢٠١٢، ٢١).

كما سعت السياسة الخارجية التركية إلى تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي ، وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على القروض والاستثمارات الخارجية والتسهيلات المالية والجمركية ، ومن ذلك السعي إلى التوافق مع المعايير الاقتصادية الأوروبية ، والدخول في الاتفاقيات الاقتصادية ، كاتفاق الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي ، وغيره . وعملت عبر إستراتيجياتها الخارجية الجديدة لتحييد الخصوم ، والانفتاح على الأقاليم المحيطة لفتح الآفاق لشراكات تجارية واقتصادية كبرى بعيدا عن تعقيدات السياسة ، ولإيمانها بأنَّ التعاون الاقتصادي هو مدخل للتقارب والتعاون في المجالات الأخرى الأمنية والسياسية(اوغلو ٢٠١٤، ٩٧).

المبحث الثالث

التدخل العسكري في ليبيا وسوريا وأبعاده المستقبلية

المطلب الأول

التدخل العسكري التركي في ليبيا

إنَّ مسألة العنف والعنف المضاد بين حكومة الوفاق الليبية وبين الفصائل والميليشيات المسلحة في الشرق لقرابة العقد من الزمن ، الكثير من ردود الفعل الإقليمية والدولية من أجل حسم قضية التوزيع السلطوي للقيم والحكم في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي ، حيث دخلت البلاد في أزمة الفشل الدولاتي في ظل عجز الحكومة على أداء وظائفها ، فضلاً عن الانتشار الفوضوي للأسلحة وغياب الأمن المجتمعي ، إلى جانب العجز الاقتصادي والانهيار المؤسساتي ، فضلاً عن التشرذم القبلي والانقسام الجغرافي الناتج من مخلفات التأييد والرفض للنظام السابق ، وقد أدى تأزم الوضع أكثر بوجود حكومتين وبرلمانيين وجيشين نظامي وآخر فوضوي ، شرقاً وغرباً ، إلى تبلور تهديدات للوحدة الوطنية وبروز الجماعات الانفصالية في

الجانبين الشرقي والجنوبي للمطالبة بالانفصال وهو السيناريو الذي يحمل الكثير من التداعيات السياسية ، الاقتصادية الاجتماعية وطنياً ، إقليمياً ودولياً .

كما شكل التدخل العسكري التركي في ليبيا بداية عام ٢٠٢٠ الحدث الأبرز في تطورات الأزمات الليبية في العقد الذي تلى سقوط نظام معمر القذافي كونه جاء بعيدا عن التأييد الأممي (مجلس الأمن الدولي) وبطلب من الحكومة المؤقتة بقيادة فايز السراج وهو التدخل الذي أثار الكثير من ردود الفعل و الجدل من القوى الكبرى حول طبيعة وهوية التدخل العسكري التركي ظاهرياً وباطنياً ، فضلاً عن إمكانية إثارة جدلية التدخل ومدى نجاعة الحل العسكري و تأثيره على موازين القوى.

اولا : تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا وطنيا ودوليا

إعادت تركيا تعريف دورها على المستوى الدولي بعد الحرب الباردة ، فقد انتقلت من الدولة الطرفية الهامشية إلى دولة المركز ، حيث توجد في قلب " أفرو آسيا " ، خاصة وانه بحسب تعبير صمويل هنتغنتون الذي يؤكد على ان تركيا أصبحت دولة التأثير التاريخي ، الثقافي وحتى الجغرافي وتعاظم أكثر الدور التركي في شمال إفريقيا على حساب الدور التقليدي لفرنسا ، وعملت على تسيد المنطقة ، وان تكون المعارضة الرئيسة لفرنسا هذه الأخيرة التي تعرقل مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، ويمكن تأكيد ذلك من تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) عندما قال : " نحن العثمانيون الجدد " ، في إشارة منه إلى تنامي الدور التركي في شمال إفريقيا على حساب الدول الكبرى ، وقال يوم نوفمبر ٢٠١١ : " لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بان يجد نيكولا ساركوزي ، كلما رفع رأسه في إفريقيا ، سفارة تركية عليها العلم التركي.

أثار التدخل العسكري التركي في ليبيا بطلب من حكومة فايز السراج شهر جويلية ٢٠١٩ ، وتفعيل الطلب بالموافقة من قبل صانع القرار التركي بداية ٢٠٢٠ ، الكثير من ردود الفعل الدولية والاقليمية ، حيث اختلفت المواقف والتصريحات بين المندد المعارض لانتهاك الشرعية الدولية بالتدخل عسكري لوحدة سيادية ، وبين المفضل للخيار والحل السياسي من خلال دعوة أطراف الصراع في ليبيا إلى الحوار ، وبين المتخوف من تداعيات وتهديدات التصعيد إقليميا ودوليا في حال تواصل الحرب على قوات المشير (خليفة حفتر) المدعوم من قبل روسيا ، السودان ، مصر والإمارات العربية المتحدة ، فيما بدى البعض الآخر من أفراد المجتمع الدولي متحفظا على التدخل إلى غاية النظر في الفرص التي يتيحها الخيار العسكري ، خاصة إمكانية حسم الصراع ، ان الانقسام بين حكومة طبرق وطرابلس ، أثر بشكل مباشر وواضح على العلاقات التركية الليبية ، وهذا بسبب المساندة التركية لحكومة طرابلس ، وهذا ما أدى إلى تدهور العلاقات الليبية

التركية ، وما نتج عنه طرد العديد من الشركات التركية من قبل حكومة طبرق ، وقد وصف الناطق الرسمي باسم (خليفة حفتر) ، اللواء (أحمد المسماري) ، الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق الوطني بـ " الغزو التركي "(العايب ٢٠١٥، ٣٣١).

ويأتي في المقابل الاستنجاد من قبل حكومة الوفاق الوطني بتركيا على اعتبار ان انقرة تملك ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي ، ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة ، وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية ب(١٢٠٦٧٠٠) جندي ، منهم (٦٣٩) ألف من القوات العاملة و (٣٨٧) ألف جندي احتياطي و (١٨٠) ألف من قوات شبه العسكرية (درك وحرس وطني) واكتسبت تركيا هذه القوة العسكرية بعد تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إسرائيل ، وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب(عمارة ٢٠١٩، ٤٣).

تزايد عدد الفواعل في ليبيا من خلال تعدد التدخلات الأجنبية ، يمكن ان يؤدي إلى حرب أهلية داخل ليبيا ، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة ملجأ للإرهاب والجماعات المسلحة المتطرفة في المنطقة التي تجد في هذه الأوضاع غير مستقرة فرص من أجل التغلغل والانتشار أكثر ، كما ان الدول المتدخلة عسكريا ستجد سهولة في التجسس والاستعلام على دول المنطقة بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة(تبنية، ٢٠١٩، ٢١٥).

فليس خفيا ان ليبيا أصبحت ساحات لصراعات إقليمية ودولية ومحلاً لقرارات دولية أممية وغير أممية ، ما أثر على التوجهات الفعالية للفاعلين المحليين في إدارة جهود التسوية والمصالحة للخروج من الأزمات المتعددة ، فقد أثر الفاعل الخارجي في مكانة المؤسسات والقيادات السياسية الحالية ، وعلى آلياتها ، وأدت إلى ظهور الجماعات المتطرفة ، فضلاً عن التعبئة والتسليح لها وفقاً للصراع الإلغائي بما يناسب الحسم العسكري(بن مرزوق ٢٠١٨، ١٢٠ – ١٢١)

الجدول رقم (١): أطراف ومظاهر الانقسام الليبي سياسيا ، جغرافيا وأمنيا

المؤشرات	المعسكر الغربي	المعسكر الشرقي
الحكومة	الوفاق الوطني(طرابلس)	طبرق
الممثل الرسمي	فايز السراج	خليفة حفتر
البرلمان	المجلس الوطني العام	البرلمان الشرقي
الجيش	الجيش الوطني الرسمي	الجماعات المتطرفة
الأطراف الخارجية المؤيدة	تركيا	روسيا ، مصر فرنسا ، قطر والإمارات العربية المتحدة

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر (الترهوني ٢٠١٥)

ثانياً : دوافع التدخل التركي في ليبيا وقيوده : وهنا يمكن الوقوف على عدة عوامل تحدد التحركات التركية في ليبيا منها (القطروني ٢٠٢١، ٨):

١. **الفراغ الجيواستراتيجي** : فسقوط نظام القذافي وفشل الليبيين في انشاء نظام سياسي بديل مستقر ، وتعرض المصالح الأمريكية في ليبيا للهجوم الذي دفع واشنطن إلى التراجع وأهمال متابعة هذا الملف في شمال أفريقيا ، وكذلك انكفاء الاتحاد الأوروبي على نفسه في الفترة الأخيرة بسبب مشاكله الداخلية وأزمة خروج بريطانيا (البريكست) وتراجع قوة تأثيره في الملف الليبي يسبب التنافس الفرنسي – الإيطالي ، كل هذه العوامل أدت إلى خلق فراغ حيوإستراتيجي في ليبيا ، حاولت كل من مصر وروسيا ان تملأه من خلال لعب دور فاعل هناك على الأرض وبأقل التكاليف (دون التدخل المباشر وانما من خلال حلقاء محليين) ، وهذا ما دفع تركيا إلى دخول ميدان السباق هناك وبأسلوب مشابه ، أي من خلال وكلاء على الأرض دون الوجود بشكل مباشر ومعلن .

٢. **غياب أي قوة ردع** : تبعاً للسبب الأول ومن خلال حساباتها الجيوإستراتيجية ، أدركت انقرة انه لن تكون هناك قوة بإمكأنَّها ان تتصدى لها في ليبيا وتردع تقدمها هناك ، بسبب انشغال اللاعبين انفسهم بحلقات أخرى ، وانشغال مصر بمشاكلها الداخلية والاقتصادية ؛ ما سيجعل من الصعب على هذه الدول التصدي لتركيا في ليبيا ، لكن المهم كان إدراك انقرة مدى العجز الأوروبي عن الوجود في ليبيا والتدخل هناك ، على الرغم من أهمية الملف الليبي للاتحاد الأوروبي أمنياً وقبل التدخل العسكري التركي في ليبيا سبقه عمليات جس نبض تركيا لقوة ردع الاتحاد الأوروبي من خلال عمليات التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط ، وبدأ الاتحاد الأوروبي عاجزاً تماماً عن توجيه أي ضربة رادعة لتركيا حينها ؛ ما شجع صانع القرار التركي على توسيع هذا الدور ليصل إلى ليبيا ولعل القرار التركي الذي بدا مغامرة في بداية الأمر ، قد حقق نتائجه وأكد التحليلات التركية حول عجز أو عدم وجود قوة أوروبية أو عربية رادعة يمكنها إيقاف المخطط التركي ، وأهم مثال على ذلك استمرار انقرة في نقل المسلحين والسلاح إلى حكومة طرابلس حتى بعد مؤتمر برلين (في يناير ٢٠١٩) دون وجود أي رد فعل دولي حقيقي قوي على الأرض .

٣. **حماية المصالح التركية في ليبيا وشرق المتوسط** : هناك العديد من المصالح التركية المهمة جدا في ليبيا ، بداية من أموال شركات الانشاءات التي لم يتم تحصيلها بسبب سقوط نظام القذافي ، بالإضافة إلى مشاريع إعادة الإعمار ، ومشاريع استخراج النفط ، وبناء محطات الطاقة الكهربائية وغيرها من مصالح اقتصادية كبيرة ، لكن أهم هذه المصالح هو ارتباط ليبيا الان عضويا وسياسياً

بخلف الصراع على تحديد مناطق النفوذ الاقتصادية في شرق المتوسط ، فمع رفض الرئيس (رجب طيب أردوغان) تطبيع العلاقات مع مصر وإسرائيل من أجل إعادة رسم الحدود البحرية ، ومواجهة المشروع اليوناني القبرصي في شرق المتوسط ، لجات تركيا إلى حل ابتدعته من خلال توقيع مذكرة التفأهم مع حكومة طرابلس حول تحديد الحقوق البحرية مع ليبيا ، وبذلك أصبحت ليبيا جزءاً ضامناً للأمن القومي التركي ومصالحها في شرق المتوسط ، وبات استمرار حكومة الوفاق في الحكم أمراً إستراتيجيا لتركيا من أجل المحافظة على اتفاقية تحديد الحقوق البحرية لمواجهة مخططات دول شرق المتوسط ، وعليه فان التدخل العسكري التركي كان إلزاميا بعد محاولة الجيش الوطني الليبي وبقيادة المشير (خليفة حفتر) إسقاط حكومة الوفاق ودخول طرابلس(البدري ٢٠٢٥، ٣٩)

٤. **تطورات السياسة الداخلية التركية :** وخصوصاً التحول إلى النظام الرئاسي وجمع الرئيس (أردوغان) جميع الصلاحيات في يده ، وفرض وجهة نظره الخاصة على السياسة الخارجية دون أي عوائق ، هذا جعل تركيا تحذو حذو سياسة روسيا – النموذج الذي يبدو الرئيس (أردوغان) معجباً به – من خلال القيام بخطوات جريئة وقوية بل وعسكرية من أجل اغتنام الفرص في المناطق الرخوة – مناطق الفراغ السياسي – القريبة في المنطقة ، واستخدامها من أجل المصالح التركية . كما ان التدخل العسكري التركي في ليبيا يخدم مصالح الدعاية الأردوغانية بشان " العثمانية " ، وتحال تركيا إلى دولة " عظمى " في المنطقة ، و وحدة المصير مع أبناء المنطقة " .

المطلب الثاني

التدخل العسكري التركي في سوريا

مع انطلاق لهيب الثورة السورية بزغت وبكل وضوح هيمنة مسارات السياسة الخارجية التركية التي رأت في دعم الثورة السورية سياسيا وعسكريا فرصة ذهبية في السباق المدة الزمنية للولوج إلى مقام دولة ذات النموذج رائد في المنطقة إلى ان التطورات لم تجر كما اشتهت الخطط التركية التي توقعت سقوط نظام بشار الاسد في غضون أسابيع او اشهر قليلة الامر الذي اضطرها إلى تغيير إستراتيجيتها حيال الأزمة السورية مرارا وتكرارا .

وعلى مدى السنوات الماضية كانت حدود تركيا الجنوبية مع سوريا تشهد اضطرابات واختلالات امنية خطيرة وهذا ما عزز من المخاوف التركية لذلك تهدف تركيا إلى حماية امنها القومي ومنع وجود فصائل المسلحة ذات اهداف سياسية تحظى بدعم غربي على حدودها مع سوريا التي يبلغ طولها ٩١١ كم(الرنتيسي ٢٠١٥، ٦).

ويعدّ الدافع الرئيس للتدخل العسكري التركي بمنع قيام دولة كردية بوصفها المهدد الأول للأمن القومي التركي وهو ما يجمع عليه الاتراك بمختلف توجهاتهم ، وتسعى تركيا من خلال تدخلها العسكري إلى توسعة نفوذها والحفاظ على مصالحها في سوريا(معوض ٢٠١٩، ٤٥).

اولا : محفزات التدخل العسكري في سوريا بعد احداث التغير العربي:

هناك ثلاث سياقات مهمة ومتزامنة :

١. تطورات جبهة حلب التي تهدف إلى خنق المعارضة هناك وفصلها عن التواصل الجغرافي والسياسي واللوجيستي مع تركيا ، ومالذلك من انعكاسات على المعارضة نفسها وعلى الازمة السورية ككل وعلى الدول الاقليمية الداعمة وفي مقدمتها تركيا .
٢. المشروع السياسي الكردي في سوريا ، والذي يهدد على المدى البعيد جدا لتركيا بسيناريوهات التقسيم أو الحكم الذاتي لأكرادها .
٣. اتهام انقرة لقوات الحماية بالوقوف مشاركة مع حزب العمال الكردستاني خلف تفجير انقرة الذي أودى بحياة ٢٨ شخصا

وهناك عدة عوامل تشجع انقرة على اتخاذ قرار التدخل العسكري في سوريا منها :(اسامة ابو راشد ٢٠١٦، موقع الكتروني).

١. ارتباط الازمة السورية بشكل مباشر بأمنها القومي
٢. التقدم المضطرد للمشروع الكردي السياسي على حدودها الجنوبية .
٣. تداخل المشهد السوري مع الوضع التركي الداخلي بعد تفجيرات انقرة .
٤. توقع تركيا لموجات مستقبلية كبيرة من اللجوء نحو حدودها في حال فتحت جبهة حلب على مصراعيها وهو ما تعده انقرة سلاحا تتقصد روسيا والنظام استعماله في مواجهتها
٥. تفوق تركيا عسكريا على كل من النظام وتنظيم الدولة الارهابي وقوات حماية الشعب ، خصوصا اذا ماكان خيارها تدخلا على الحدود يمكن ان يحيد العامل الروسي .

٦. بعض العوامل الاقليمية الدولية التي قد تدعم قرار تركيا مثل امتلاكها ورقة ضغط على الاتحاد الاوروبي ممثلة باللاجئين السوريين والنظام الداخلي لحلف الناتو الذي يفرض على الدول الاعضاء مساندة أي دولة عضوتتعرض لاعتداء فضلاً عن التوافق التركي _ السعودي على الخطوط العامة لمقاربتها الازمة السورية(الحاج ٢٠١٦، ١٠).

ثانياً: التدخل التركي في سوريا عام ٢٠١٢ :

ان نية تركيا الجادة في اجراء تدخل عسكري مباشر صوب الاراضي السورية وصولاً لدمشق هو تأكيد رئيس الوزراء التركي حينذاك (رجب طيب اردوغان) على ان التطورات الجارية في سوريا هي تطورات داخلية حيث أكد بعبارته تلك على ان التدخل التركي داخل الاراضي السورية من اجل اسقاط نظام (حافظ الأسد) غير مطروح على الطاولة التركية اطلاقا(احميدة ٢٠١٢، ١٣).

ثالثا: التدخل التركي العسكري في سوريا ٢٠١٣ :

تواصل الاحتدام بين الطرفين بعد " تفجير الريحانة " الذي تم بتاريخ ١١ / مايو / ايار ٢٠١٣ تبين ان العملية قام بها ٣٣ مواطن سوري مرتبطين بالاستخبارات السورية ، وغداة التفجيرات المتتالية التي اصابت الريحانة انتفض المواطنون الاتراك ضد اللاجئين السورين وفي ٣١ اغسطس / آب ٢٠١٣ اعلن الرئيس التركي " رجب طيب اردوغان " انه لابد من تدخل عسكري دولي ضد النظام السوري . وهو مؤكد ان هذا التدخل يجب ان يكون طويل الأمد(سلمي ٢٠١٧، ١).

رابعا : التدخل التركي العسكري في سوريا ٢٠١٤ :

في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٤ وتقديرا لحجم المخاطر التي تحيط بتركيا وافق البرلمان التركي للجيش بدخول الاراضي السورية والعراقية وإلى جانب السماح للقوات الاجنبية باستخدام اراضيها لقتال مسلحي تنظيم الدولة الاسلامية " داعش " وكان القرار ساري لمدة عام واحد . وتعرضت الحكومة التركية لضغط شديد خلال عام ٢٠١٤ بتهمة التعاون مع " داعش " ولدحض هذه الاتهامات قامت تركيا في ٢٠ اكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٤ بفتح حدودها امام قوات البشمركة الكردية العراقية للعبور إلى سوريا عبر أراضيها بهدف قتال تنظيم " داعش " في مدينة عين الترك " كوباني"(البدري ٢٠٢٥، ٤٢)

المطلب الثالث

نظرة مستقبلية للتواجد التركي في ليبيا وسوريا

يمكن القول ان تركيا تعتمد في سياستها الخارجية على الملف الاقتصادي باعتباره دافع لتوجهات السياسة الخارجية ومحرك أساسي لمصالحها القومية سواء السياسية أو الاقتصادية وهذا ما أتضح بشدة في

السلوك الخارجي التركي تجاه كلا من مصر وليبيا في اعقاب احداث التغير العربي. حيث استهدفت تركيا حماية مصالحها الاقتصادية بالأساس وهذا ما طغى على أهدافها السياسية وتوجهاتها الأيدلوجية واتضح في أكثر من موقف مع تغير الاحداث في هاتين الدولتين بالأخص . حيث ان تركيا مصممة على الإسهام في إعادة إعمار ليبيا(راشد ٢٠١٢، ١٦).

وتنتظر ليبيا عودة الشركات التركية ، التي لديها خبرة كبيرة في العمل في البلاد ، إلى تنفيذ مشاريع ضخمة في مجال البنية التحتية والأهم من ذلك ، أكد الاتحاد الوطني الأوروبي على مذكرة تفأهم مثيرة للجدل مع تركيا تم توقيعها في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٩ من قبل التقييم القومي العالمي السابق الذي خلق الكثير من الذعر في أوروبا فضلاً عن إيطاليا وفي مقابل الدعم العسكري ، اعترفت مذكرة التفأهم فعلياً بالمطالبات التركية بشان ممر يبلغ عرضه ١٦ ميلا بحرياً يمتد ، جنوب غرب تركيا إلى شمال شرق ليبيا ، وقد عرف هذا الممر على انه منطقة اقتصادية خالصة تركية ، ولكنه تجاهل المطالبات الموازية لليونان ومصر بشان أجزاء من نفس المنطقة .

وستتطلب الفترة المقبلة في ليبيا وفاق وطني ومصالحة وطنية وعزما وتصميما وطنيين على إرساء الأسس الحيوية للنظام السياسي المنشود وسيكون بناء الدولة والمؤسسات فضلاً عن مجال التعمير الحيوي في جميع القطاعات على رأس الأولويات.

وسيحتاج شعب ليبيا إلى مساعدة خارجية في كل المجالات ، والبلدان التي وقفت إلى جانب ليبيا في أوقات الأزمات والخطر الجسيم هي الأقدر على تقديم هذه المساعدة .

ان توضيح إطار وأسس هذه الشراكة بين ليبيا وتركيا وسوف ينادي بعلاقة إستراتيجية طويلة وبصيرة بين تركيا وليبيا حتى عام ٢٠٥٠ ومن الفرص الأخرى في ليبيا لإعادة الإعمار بناء محطات لتحلية المياه على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث ان (٩٠%) من السكان الليبيين يقيمون على طول خط الساحل ، كما ان إمدادات المياه الرئيسة تأتي من مئات الكيلومترات في الجنوب مع انقطاع منتظم ، بل وتخريب وتأمين إمدادات المياه للسكان الليبيين مسألة أمن وطني والإستراتيجية المنطقية الوحيدة لتحقيق ذلك هي استخدام تحلية المياه من البحر ، كما تعد المشاريع الزراعية والصناعات الزراعية من الإمكانيات الكبيرة التي يمكن للشركات ان تتبعها في ليبيا ، حيث كان الليبيون يعتمدون بشكل رئيسي على استيراد غالبية احتياجاتهم الغذائية من الخارج . وايضاً يمكن لشركات التصنيع التركية انشاء مرافق في ليبيا لتوريد السوق المحلية والبلدان المجاورة وكذلك السوق الأفريقية بشكل عام باستخدام قربها من السوق(العرب ٢٠١٥، ٥).

الخاتمـــة:

يتبين بوضوح أن التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١ لها تأثيرات عميقة على سياسة تركيا الخارجية. شهدت تركيا تحولات استراتيجية ملحوظة تجاه الدول العربية، حيث استجابت بشكل ديناميكي للتحديات الجديدة والفرص المتنامية. بدأت تركيا بتوسيع نطاق تأثيرها وتعزيز علاقاتها الثنائية بالمنطقة، سواء من خلال الدبلوماسية الثنائية أو التعاون الاقتصادي والأمني.

ومع ذلك، تظل التحديات الكبيرة واضحة المعالم، مثل التوترات الجيوسياسية، والمشاكل الأمنية، والصراعات المستمرة في بعض الدول العربية، التي تعد عقبات رئيسية أمام تعزيز الاستقرار والتعاون الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحولات الداخلية في تركيا نفسها تؤثر أيضًا على سياستها الخارجية وعلاقاتها مع المنطقة العربية.

لذا، يجب على تركيا والدول العربية العمل معًا على مواجهة هذه التحديات بشكل فعال، من خلال تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، والتأكيد على الحوار والتفاهم المشترك. يتطلب ذلك أيضًا التفاتة إلى المستقبل، وبناء رؤى استراتيجية مشتركة تعزز من آفاق التعاون الثنائي والإقليمي، لتعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة.

باختصار، فإن فهم تطورات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية يتطلب تحليلًا مستمرًا وعميقًا للتحديات والفرص، من أجل بناء علاقات مستدامة ومثمرة على المدى الطويل بين تركيا والدول العربية.

الاستنتاجات:

١. شهدت تركيا تغيرات كبيرة في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية بعد العام ٢٠١١، حيث برزت استراتيجيات جديدة تتمحور حول تعزيز النفوذ الإقليمي وتعزيز العلاقات الثنائية في ظل التحديات الجديدة.
٢. يواجه تركيا تحديات كبيرة في المنطقة العربية، بما في ذلك التهديدات الأمنية والتوترات الجيوسياسية، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية المترتبة على الصراعات والاضطرابات في بعض الدول.
٣. لعبت سياسة تركيا دوراً هاماً في تشكيل التوازنات الإقليمية، وقد تسببت التحولات في تغييرات ملموسة في الديناميكيات السياسية والأمنية في المنطقة العربية.

التوصيات:

١. يجب على تركيا والدول العربية تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأمن، ومكافحة الإرهاب، والتبادل التجاري لتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.
٢. ينبغي على تركيا والدول العربية تعزيز الحوار الدبلوماسي والسياسي للتفاهم المشترك وحل الخلافات بطرق سلمية.
٣. من المهم تعزيز التبادل الثقافي والتعليمي بين تركيا والدول العربية لتعزيز الفهم المتبادل وتعزيز العلاقات الشعبية.

٤. ينبغي على الدول تعزيز الاستثمارات المشتركة وزيادة التبادل التجاري بينها لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام.

٥. يجب دعم وتعزيز دور المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي.

المصادر باللغة العربية:

١. ابو العلا ، رحاب. ٢٠٢٣ .البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي ٢٠١١. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية . جامعة الاسكندرية . مصر . العدد (١٥). المجلد (٨) .

٢. ابو راشد ، اسامة. اكتوبر ٢٠١٦ . التدخل العسكري التركي بسوريا ، حصاد الفشل الأمريكي ، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات . للمزيد ينظر : على الرابط www.dohainstitute : (تاريخ الزيارة ١٥/ ٣/ ٢٠٢٣)

٣. أحميدة ، عبد اللطيف. ٢٠١٢ . دولة ما بعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا . قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٤. إلياس، محمد فراس. ٢٠١٦ . تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة (المجلد الأول). الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

٥. البدري، عمار سعدون سلمان.٢٠٢٥. التدخل العسكري التركي في ليبيا وسوريا وابعاده المستقبلية بعد عام ٢٠١١.مجلة مدارات ايرانية. العدد(٢٧). المجلد (٧). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.

٦. بن مرزوق ، عنترة. زدام ، يوسف. ٢٠١٨ تحديات تطبيق نموذج المصالحة الوطنية في اليمن .سوريا وليبيا.مجلة البحوث السياسية والإدارية العدد (١٢).

٧. بوقنور ، اسماعيل. ٢٠١٢ . التخلف السياسي في الدول العربية . مجلة دفاتر السياسة والقانون . العدد التاسع .

٨. تبنية ، راوية. ٢٠١٩. تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري . مجلة المفكر . العدد (٢) .

٩. الترهوني ، فريحة عوض. ٢٠١٥. المؤامرة الكبرى ... فوضي الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا . القاهرة : نيولينك للنشر والتدريب .

١٠. توفيق ، سعد حقي. ٢٠٠٦. مبادئ العلاقات الدولية، ط٣،عمان: دار وائل للنشر.

١١. الحاج ، السعيد. مارس ٢٠١٦. محددات السياسة الخارجية التركية ازاء سوريا . مركز ادراك للدراسات والاستثمارات .

١٢. حرب ، علي. ٢٠١١ . ثورات القوة الناعمة في العالم العربي ... نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات . ط ١ . لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون .

١٣. حروب، خالد. ٢٠٠٨ . التيار الإسلامي والعملية السياسية، القدس. معهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية.

١٤. داود أوغلو ، أحمد. ٢٠١٤. العمق الإستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة : محمد جابر ثلجي – طارق عبد الجليل . مراجعة : بشير نافع – برهان [كور أوغلو] . ط٣ . الدوحة: مركز الجزرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون .

١٥. راشد،سامح. ٢٠١٢ .السياسات الخارجية والتحالفات الاقليمية بعد الربيع العربي. مجلة شؤون عربية. الامانة العامة لجامعة الدول العربية. مصر. العدد (١٤٩).

١٦. السرحان، صايل. ٢٠١٢. أثر المحددات الجيوبولتيكية للسياسة الخارجية التركية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. الجامعة الاردنية. مجلد(٦). العدد (٢).

١٧. سعيد محفوظ ، عقيل. ٢٠١٢.السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية– التغيير . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

١٨. سلمي ، جلال. ٢٣ يونيو ٢٠١٧ السياسة التركية حيال الأزمة السورية ٢٠١٦-٢٠١٢ . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية .

١٩. سليمان ، يمنى. ٢٠١٦ .القوة الذكية – المفهوم والأبعاد : دراسة تأصيلية .القاهرة: المعهد المصري للدراسات .

٢٠. سمير الرنتيسي ، محمد . ٢٠١٥ . خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الاقليمية والدولية . مركز الجزيرة للدراسات . سلسلة تقدير موقف.

٢١. شحاتة ، دينا. وحيد ، مريم . أبريل ٢٠١١. محركات التغيير في العالم العربي . السياسة الدولية . العدد (١٨٤).

٢٢. الشرقاوي، باكينام . ٢٠١١. الانطلاقة الإقليمية التركية.. لماذا ؟ وكيف ؟. القاهرة :منتدى الراصد.

٢٣. شلبي، أحمد. ١٩٩٠. موسوعة التاريخ. ط٢. القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.

٢٤. طواهرية ، أحلام. فرحاتي ، عمر. ٢٠١٧ . التدخل العسكري الدولي للقضاء على داعش في العراق و ليبيا بين تخطي الشرعية الدولية والمواصلة في خرف القانون الدولي الانساني . مجلة العلوم الانسانية . العدد (٤٧) .

٢٥. عبد الحي ، سماح. ٢٠١٤. القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان . ٢٠٠٥-٢٠١٣ . القاهرة : دار البشير للثقافة والعلوم.

٢٦. عبدالحكيم، منصور. ٢٠١٣ . تركيا من الخلافة إلى الحداثة. القاهرة : دار الكتاب العربي.

٢٧. عز العرب، محمد. ديسمبر ٢٠١٥. تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الاوسط . القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

٢٨. عمارة ، دليلة. ٢٠١٩. محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا . محلة البحوث السياسية والإدارية . العدد (١٣).

٢٩. فلانجان ، ستيفن. ٢٠١١. أولويات خاطئة، التقييمات التركية للقوة الأمريكية: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية. بيروت: ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. العدد (٦٩).

٣٠. القطاونة، أحمد. ٢٠٠٩ . الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية قطبية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة. الأردن.

٣١. ماركو، جون. يناير ٢٠٠٢ . حول انتصارات حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية. مجلة السياسة الدولية. العدد (١٥١). القاهرة .

٣٢. محمد ،طارق. ٢٠١٠ . مستقبل الحركات الإسلامية، ط١، الخرطوم : مركز التنوير المعرفي

٣٣. المصطفى ، حمزة. ٢٠١١. الثورات العربية ... وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، معهد الدوحة .

٣٤. معوض ، جلال. ٢٠١٩. مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية . مكتبة الإسكندرية للطباعة والنشر . الإسكندرية .

٣٥. موقع الجزيرة نت. ٢٠٢٣. بعد الاتفاق البحري... تركيا تعلن عن خطوة جديدة في التعاون العسكري مع ليبيا . للمزيد ينظر الرابط الاتيhttps://bit.ly/39GTUO4 : (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٤)

٣٦. نور الدين ، محمد. ٢٠٠٤م العلاقات التركية – السورية. مجلة شؤون الأوسط. العدد (١١٣). بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

٣٧. نور الدين ، محمد. يناير ٢٠١٢. تجاه المحيط العربي . ط ١ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٣٨. يوسف القطروني، حسين. ٢٠٢١. أثر الصراع الجيبولتيكي على التدخل العسكري والسياسي للدولتين التركية والروسية في ليبيا. المجلة الليبية العالمية. العدد (٥٣) .

المصادر باللغة الأجنبية :

1. Abdel-Hakim, Mansour. 2013. Turkey: From the Caliphate to Modernity. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
2. Abdel-Hay, Samah. 2014. Smart Power in Foreign Policy: A Study of Iranian Foreign Policy Tools Towards Lebanon. 2005-2013. Cairo: Dar Al-Basheer for Culture and Science.
3. Abu Al-Ala, Rehab. 2023. The Economic Dimension of Turkish Foreign Policy Towards Egypt and Libya After the Events of the Arab Spring of 2011. Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Alexandria University, Egypt. Issue (15), Volume (8).
4. Abu Rashid, Osama. October 2016. Turkish Military Intervention in Syria, the Harvest of American Failure. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies. For more, see: www.dohainstitute (visited March 15, 2023).
5. Ahmida, Abdel Latif. 2012. The Post-Colonial State and Social Transformations in Libya. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
6. Al-Badri, Ammar Saadoun Salman. 2025. Turkish Military Intervention in Libya and Syria and its Future Dimensions after 2011. Iranian Orbits Magazine. Issue (27), Volume (7). Berlin: Arab Democratic Center for Strategic Studies.
7. Al-Hajj, Al-Saeed. March. 2016. Determinants of Turkish Foreign Policy Towards Syria. Idrak Center for Studies and Investment.
8. Al-Mustafa, Hamza. 2011. The Arab Revolutions... and the Shortcomings of Western Thinking about Democracy in Arab Societies, Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, Doha Institute.
9. Al-Qatawneh, Ahmed. 2009. Turkey's Strategic Role in the Middle East in a Unipolar World. Unpublished Master's Thesis. Mutah University, Jordan.
10. Al-Sarhan, Sayel. 2012. The Impact of Geopolitical Determinants on Turkish Foreign Policy. Jordanian Journal of Social Sciences. University of Jordan. Vol. (6), No. (2).
11. Al-Sharqawi, Bakinam. 2011. Turkey's Regional Launch... Why? and How? Cairo: Al-Rasid Forum.

12. Al-Tarhouni, Fariha Awad. 2015. The Great Conspiracy... The Chaos of the Arab Spring and the Reality of the War on Libya. Cairo: New Link Publishing and Training.
13. Amara, Dalila. 2019. Determinants of Turkish Foreign Policy and Its Importance in Determining the Turkish Role Regionally and Internationally. Journal of Political and Administrative Research, Issue (13.(
14. Ben Marzouk, Antar. Zadam, Youssef. 2018. Challenges of Implementing the National Reconciliation Model in Yemen, Syria, and Libya. Journal of Political and Administrative Research, Issue (١٢) .
15. Bouqnour, Ismail. 2012. Political Backwardness in Arab Countries. Journal of Political and Legal Notebooks, Issue No (9).
16. Davutoglu, Ahmed. 2014. Strategic Depth: Turkey's Position and Role in the International Arena. Translated by: Muhammad Jaber Thalji - Tariq Abdul Jalil. Reviewed by: Bashir Nafi - Burhan [Koroglu]. 3rd ed. Doha: Al-Jazra Center for Studies and Arab Scientific Publishers.
17. Elias, Muhammad Firas. 2016. Analyzing Turkish Foreign Policy from the Perspective of the Neo-Ottoman School (Volume One). Jordan: Dar Al-Akademion Publishing and Distribution Company.
18. Ezz Al-Arab, Muhammad. December 2015. Transformations of Internal Armed Conflicts after the Revolutions in the Middle East. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
19. Flanagan, Stephen. 2011. Mistaken Priorities: Turkish Assessments of American Power. Center for Strategic and International Studies. Beirut: Translated by Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Issue (69.(
20. Harb, Ali. 2011. Soft Power Revolutions in the Arab World... Towards Dismantling Dictatorships and Fundamentalisms. 1st ed., Lebanon: Arab Scientific Publishers.
21. Haroub, Khaled. 2008. The Islamic Movement and the Political Process. Jerusalem: Ibrahim Abu-Lughod Institute for International Studies.
22. Marko, John. January 2002. On the Victories of the Justice and Development Party in the Turkish Legislative Elections. Journal of International Politics, Issue (151). Cairo.
23. Moawad, Jalal. 2019. The Concept of Soft Power and Foreign Policy Analysis. Alexandria Library for Printing and Publishing. Alexandria.
24. Muhammad, Tariq. 2010. The Future of Islamic Movements, 1st ed., Khartoum: Center for Knowledge Enlightenment.

25. Rashed, Sameh. 2012. Foreign Policies and Regional Alliances after the Arab Spring. Arab Affairs Magazine. General Secretariat of the League of Arab States. Egypt. Issue (149).
26. Saeed Mahfouz, Aqeel. 2012. Turkish Foreign Policy: Continuity-Change. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
27. Salmi, Jalal. June 23, 2017. Turkish Policy Towards the Syrian Crisis 2012-2016. Arab Democratic Center for Strategic, Economic, and Political Studies.
28. Samir Al-Rantisi, Mohamed. 2015. Turkish Foreign Policy Options and Their Regional and International Variables. Al Jazeera Center for Studies. Situation Assessment Series.
29. Shalaby, Ahmed. 1990. Encyclopedia of History. 2nd ed. Cairo: Nahdet Misr Library.
30. Shehata, Dina. Wahid, Mariam. April 2011. Drivers of Change in the Arab World. International Politics. Issue (184).
31. Suleiman, Yemeni. 2016. Smart Power - Concept and Dimensions: An Authentic Study. Cairo: Egyptian Institute for Studies.
32. Tabnia, Rawya. 2019. Repercussions of the Libyan Crisis on Algerian Security. Al-Mofaker Magazine, Issue (2).
33. Tawfiq, Saad Haqi. 2006. Principles of International Relations, 3rd ed., Amman: Wael Publishing House.
34. Tawhariya, Ahlam. Farhati, Omar. 2017. International Military Intervention to Eliminate ISIS in Iraq and Libya: Between Violating International Legitimacy and Continuing to Violate International Humanitarian Law. Journal of Humanities, Issue (47).
35. Youssef Al-Qatrouni, Hussein. 2021. The Impact of Geopolitical Conflict on the Military and Political Intervention of the Turkish and Russian States in Libya. Libyan International Journal. Issue (53).